الأمم المتحدة S/2023/88

مجلس الأمن

Distr.: General
8 February 2023

Original: Arabic

رسالتان متطابقتان مؤرختان 3 شباط/فبراير 2023 موجهتان إلى الأمين العام ورئيسة مجلس الأمن من الممثلة الدائمة لقطر لدى الأمم المتحدة

اسمحوا لي، بصفتي رئيسة المجموعة العربية، أن أعرب عن عميق تقدير المجموعة لجهودكم الحثيثة في إطار إيجاد حلول مستديمة لتطورات الوضع في السودان ودعم الحكومة السودانية الحالية في مساعيها لتحسين الأمن والسلام والاستقرار في دارفور، وفقاً لاتفاق جوبا للسلام الموقع في تشرين الأول/أكتوبر 2020، الذي تصبو الحكومة إلى تنفيذه بالتعاون مع شركاء العملية السلمية، وجعله في طليعة هذه الجهود.

وفي إطار بدء النقاشات الحالية داخل مجلس الأمن حول تجديد تفويض فريق الخبراء المنشأ عملاً بقرار مجلس الأمن 1591 (2005)، أود باسم المجموعة العربية في نيويورك توضيح موقف المجموعة المستمد من قرارات مجالس الجامعة سواء على المستوى الوزاري أو على مستوى القمة، ملخصاً في النقاط التالية:

1 - إن مجلس الأمن اتخذ القرار 1591 (2005) الذي فرض عقوبات على السودان منذ عام 2005، وقد صدر في ظروف ومعطيات المواجهات العسكرية المحتدمة آنذاك بين القوات الحكومية السودانية والمجموعات المناوئة لها آنذاك في ولايات دارفور، مما أدى إلى تعقيد في الوضع الإنساني، نجم عنه تبني ذلك القرار الذي قضى بفرض حظر للسلاح في دارفور وعقوبات موجّهة ضد بعض الأفراد الذين يُعتقد أنهم يؤثرون على مجريات تلك الأحداث.

2 - بطبيعة الظروف الأمنية والسياسية الحالية، ليس في دارفور فحسب بل وكل السودان، لم تعد العقوبات المفروضة على السودان بموجب القرار 1591 (2005) تتماشى مع الواقع الماثل اليوم مقارنةً بعام 2005 عندما تم فرضها. فلقد تمكنت دارفور من تجاوز حالة الحرب والتحديات الأمنية والسياسية السابقة، وقد بذلت الحكومة الانتقالية مساعٍ كبيرة من أجل تعزيز الأمن والسلام والاستقرار في دارفور، وفي صدارة هذه الجهود التوصل إلى اتفاق جوبا للسلام في تشرين الأول/أكتوبر 2020، الذي تحرص الحكومة حالياً على إنفاذ بنوده بالتعاون مع شركاء العملية السلمية، بما يعين على استدامة السلام في دارفور. وعلاوة على ذلك، وبموجب اتفاق جوبا للسلام، تم تسمية قيادات الحركات المسلحة سابقاً في مواقع سيادية ووزارية وإقليمية وولائية. وليس هناك الآن

الرجاء إعادة استعمال الورق

حرب تدور بين الحكومة السودانية وحركات دارفور المسلحة كما كان في السابق حتى يحتاج مجلس الأمن إلى فريق خبراء يتولى رصد تنفيذ العقوبات.

3 - لقد وضعت الحكومة السودانية عدة خطط وتدابير لمعالجة الأوضاع السياسية والأمنية والإنسانية في دارفور، حيث اعتمدت الحكومة الانتقالية خطة وطنية لجمع السلاح غير المرخص به، ونفّذت حملة جمع كميات كبيرة من الأسلحة تم التخلص منها وتدميرها بحضور عدد كبير من السفراء الأجانب المعتمدين في الخرطوم وممثلي منظمات الأمم المتحدة والدولية. وتهدف هذه الخطة إلى وقف مصادر التهديد على حياة المدنيين، ومن المؤكد أن تنفيذها سيسهم في تعزيز الاستقرار والأمن، ويقود في النهاية إلى إنهاء أية مخاطر محتملة.

4 - على الصعيد الإنساني، أصدرت الحكومة قرارات وتوجيهات كفلت حرية الحركة والوصول إلى المنظمات الإنسانية، ولم تعد هناك أية عقبات بيروقراطية أو إجرائية يمكن أن تعيق العمل الإنساني، بما في ذلك تيسير الوصول إلى المناطق التي ما زالت تحت سيطرة حركتي عبد الواحد محمد نور في دارفور وعبد العزيز الحلو في جنوب كردفان. ولذلك، لم يعد لفريق الخبراء التابع لمجلس الأمن ما يراقبه أو يرصده. ويتكامل ذلك مع استقدام بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان (يونيتامس) التي تندرج وكالات وبرامج الأمم المتحدة تحتها وتتسق مع المنظمات الإنسانية، وتشمل في تفويضها وأولوياتها الاستراتيجية الجانب الإنساني.

5 - نشير إلى أن اتفاق جوبا للسلام يستند إلى مقاربة عملية شاملة تستهدف مخاطبة جذور النزاعات في دارفور، إذ شمل اتفاق السلام خمسة محاور عالجت خمسة مسارات رئيسية، بالإضافة إلى اتفاق آخر منفصل حول القضايا القومية المتعلقة بمستقبل حكم البلاد ودستورها والمشاركة السياسية العادلة. كما تم التوقيع على ثمانية بروتوكولات عالجت الجوانب المتعلقة بتقاسم السلطة، وتقاسم الثروة، ووقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية، والعدالة والمساءلة والمصالحة والتعويضات وجبر الضرر، وتنمية قطاع الرحل والرعاة بدارفور، والأراضي والحواكير، وقضايا النازحين واللاجئين.

6 - إن الحكومة السودانية، إذ تفعل ذلك، فهي تنطلق من مسؤوليتها وواجبها الوطنيين، وتعتمد في ذلك على موارد مالية محدودة في ظل عدم وفاء المجتمع الدولي بتعهداته تجاه عملية السلام في دارفور. ونشير في هذا الصدد إلى الالتزام المتكرر الذي أعلنته الحكومة السودانية بإنفاذ بنود الاتفاق على النحو المنصوص عليه وعزمها على معالجة ما تبقى من تحديات اجتماعية وأمنية. وفي هذا الخصوص، نود الإشارة إلى انعقاد العديد من مؤتمرات الصلح بين القبائل في غرب وجنوب دارفور خلال الأشهر الماضية، وقد حققت هذه المؤتمرات نجاحات مشهودة في مخاطبة بعض النزاعات حول الأراضي وعودة النازحين واللاجئين إلى قراهم. وقد أقرّت بعض تقارير الأمين العام المقدّمة إلى مجلس الأمن مؤخراً بالأثر الإيجابي الكبير الذي أحدثته هذه المصالحات، مما أسهم في إعادة الأمن والاستقرار إلى دارفور.

7 - كان من المنطقي والموضوعي أن يتم إنهاء تفويض فريق الخبراء قبل إنهاء تفويض العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (يوناميد) أو على أبعد تقدير مع خروج يوناميد، وذلك بعد انتفاء مبررات استمرارها باعتبار أن المرحلة الحالية في دارفور هي

مرحلة دعم بناء السلام وليس مرحلة حفظ السلام. ولكن للمفارقة، تم تجديد تفويض فريق الخبراء، بموجب القرار 2562 (2021) لمدة عام آخر حتى آذار/مارس 2022 وتمديد آخر حتى آذار/مارس 2023، وشمل التفويض الجديد، ضمن أمور أخرى، موضوع متابعة تنفيذ اتفاق جوبا للسلام والخطة الوطنية لحماية المدنيين. وفي هذا الصدد، يجدر توضيح الآتي:

'1' اتفاق جوبا للسلام في السودان له آلية مختصة بمتابعة تنفيذه منشأة بموجب الاتفاق نفسه، وهي آليه المراقبة والتقييم، وتضم بجانب الضامنين الثلاثة، جنوب السودان، والإمارات العربية المتحدة، وتشاد، بقية دول الجوار والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والإيقاد والاتحاد الأوروبي، وهذه هي الآلية التي حددتها الأطراف الموقعة على الاتفاق.

'2' فيما يتعلق بمراقبة تنفيذ الخطة الوطنية لحماية المدنيين، هناك آليه عليا لمتابعة تنفيذ الخطة الوطنية لحماية المدنيين تحت إشراف وزاري، وتضم كل الوزارات والمؤسسات المعنية. وهذه الآلية أعدّت خطة وطنية لحماية المدنيين أُرسلت إلى مجلس الأمن، وظلت ذات الآلية تحيل إلى مجلس الأمن تقارير دورية ومرحلية عن موقف تنفيذ الخطة، بل وتحيل نسخا من هذه التقارير إلى رئيس لجنة العقوبات، وكان آخر هذه التقارير قد تم إرساله إلى مجلس الأمن بتاريخ 1 شباط/فبراير الحالي.

8 - في 15 شباط/فبراير 2022، تم تجديد تفويض فريق خبراء يتولى رصد تنفيذ العقوبات المفروضة عملا بالقرار 1591 (2005) وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم 2620 (2022) لمدة عام تنتهي في آذار/مارس 2023، وربط ذلك بمؤشرات ومعايير شملت تقييم التقدم المحرز في المسائل الآتية: الحوكمة السياسية والاقتصادية، والترتيبات الأمنية الانتقالية في دارفور، والخطة الوطنية لحماية المدنيين، والعدالة الانتقالية والمساءلة والمحاسبة، وهي مؤشرات أغلبها لا يتسم بالواقعية ولا يمكن تنفيذها حتى في بعض الدول المتقدمة.

9 - في ضوء المعطيات أعلاه، والتي تؤكد جميعها على أنه ليست ثمة مبررات لاستمرار تفويض فريق الخبراء ونظام العقوبات، نطلب من مجلس الأمن إنهاء تفويض فريق الخبراء ونظام العقوبات برمته، ذلك أن حكومة السودان قد تمكنت من تحقيق العديد من المنجزات، نذكر منها على سبيل المثال ما يلي:

- تعزيز السلام الاجتماعي والتعايش السلمي في دارفور ومنابر المصالحات وملتقيات الإدارة الأهلية.
- وضع البرامج العملية حول العدالة الانتقالية وحل النزاعات بالطرق السلمية ومعالجة التفلتات الأمنية.
- وضع خطة متكاملة تمت إحالتها إلى مجلس الأمن بشأن حماية المدنيين.
- إنشاء المفوضية القومية للسلام.
- تفعيل قانون المراعي والمسارات الرعوية والنزل للحد من الاحتكاكات بين المزارعين والرعاة وتحديد إجراءات ضبط هذه المسارات.
- السعي لمعالجة الاختلالات البيئية الناجمة عن التغير المناخي.

- إنشاء مفوضية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج.
- نشر الدفعة الثانية من سيارات ومركبات حفظ الأمن وإنشاء وحدة حماية المدنيين.
- رفع القدرات لمنسوبي القوات النظامية.
- تأمين معسكرات النازحين وقرى العودة الطوعية.
- رفع الوعي وسط قيادات النازحين للالتزام بالقانون الدولي الإنساني وإقامة المؤسسات العدلية وتوفير الاستشارة القانونية وتنوير منظمات المجتمع المدني.
- تدريب الشرطة في مجال مكافحة العنف الجنسي.

10 - إن إنهاء العقوبات المفروضة عملاً بالقرار 1591 (2005) والقرارات ذات الصلة سيمكّن الحكومة السودانية من إعادة بناء قدرات قوات الأمن ووكالات إنفاذ القانون للحفاظ على السلام وتعزيزه ليس في دارفور فحسب، بل في مجمل المنطقة التي تشهد حدوداً مترامية تنشط فيها أحياناً جماعات الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية التي تعمل على تهريب البشر والسلاح وغيره من الأنشطة الإجرامية العابرة للحدود الوطنية. وإن فرض العقوبات يؤثر بشكل مباشر وسلبي على عملية الاستقرار.

11 - إن المجموعة العربية تدعم بشدة المطلب الشرعي للسودان الشقيق، والمتمثل في الرفع الفوري لهذه العقوبات دون شروط أو معايير مسبقة، تماماً كما فعل مجلس الأمن في الماضي في إطار القرار 2444 (2018)، لا سيما وأن مثل هذا الإنهاء سيسمح للحكومة السودانية بلعب دور إقليمي نشط، كما وضح في اتفاقية سلام أفريقيا الوسطى واتفاقيات السلام في جنوب السودان.

وسأكون ممتنة لتعميم هذه الرسالة على أعضاء مجلس الأمن واعتبارها وثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) علياء أحمد بن سيف **آل ثاني**
المندوبة الدائمة